شركات الاستكشاف تخطط لتقليص الإنفاق في العام الحالي

تراجع عدد حفارات النفط الأميركية العاملة

عملان في حفار نفط أميركي

خفضت شركات الطاقة الأميركية هذا الأسبوع عدد الحفارات النفطية العاملة للأسبوع الثاني على التوالي مع تنفيذ شركات الاستكشاف والإنتاج المستقلة خططها لتقليص الإنفاق في العام الحالي.

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة الجمعة في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة، إن الشركات أوقفت تشغيل أربعة حفارات على مدار الأسبوع المنتهي في 12 يوليو ، لينخفض العدد الإجمالي إلى 784، وهو الأدنى منذ فبراير 2018.

كان عدد الحفارات العاملة 863 في ذات الأسبوع قبل عام.

وتراجع عدد الحفارات، وهو مؤشر مبكر للإنتاج في المستقبل، على مدى الأشهر السبعة الماضية مع قيام شركات التنقيب والإنتاج المستقلة بخفض الإنفاق على أعمال الحفر الجديدة لتركز بدرجة أكبر على تنمية الأرباح بدلا من زيادة الإنتاج.

وقال تري كوان كبير المحللين لدى ستاندرد اند بورز جلوبال بلاتس أناليتكس في رسالة بالبريد الإلكتروني «معظم التغيير في عدد الحفارات الأسبوعي يرجع إلى تراجعات في أنشطة الحفر الأفقي والعمودي.»

وعلى مدار العام، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن يرتفع إنتاج الولايات المتحدة من الخام إلى 12.36 مليون برميل يوميا في 2019، من المستوى السنوي القياسي البالغ 10.96 مليون برميل يوميا المسجل في 2018.

وقالت وكالة الطاقة الدولية إن تنامي إنتاج النفط الأميركي سيتجاوز الطلب العالمي الآخذ بالتباطؤ ويفضي إلى زيادة ضخمة في المخزونات حول العالم في الأشهر التسعة المقبلة.

وأضافت : إن ارتفاع إنتاج النفط الأميركي سيفوق الطلب العالمي المتعثر ويؤدي إلى تراكم كبير للمخزونات في أنحاء العالم في الأشهر التسعة القادمة.

ويبدو أن التوقعات تنبئ بالحاجة إلى أن تخفض أوبك وحلفاؤها الإنتاج لتحقيق توازن في السوق على الرغم من تمديد اتفاقهم القائم، متوقعة انخفاض الطلب على نفط أوبك إلى 28 مليون برميل يوميا فقط في أوائل 2020.

وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري «شح الإمدادات في السوق ليس المشكلة في الوقت الراهن، ويبدو أن أي إعادة للتوازن قد تأجلت إلى المستقبل».

وأضافت «من الواضح أن هذا يمثل تحدياً كبيراً لأولئك الذين يتولون مهمة إدارة السوق»، في إشارة إلى منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجين حلفاء مثل روسيا.

وتابعت الوكالة أن الطلب على نفط أوبك في أوائل 2020 قد ينخفض إلى 28 مليون برميل يومياً فقط، مع زيادة الإنتاج من خارج أوبك في 2020 بمقدار 2.1 مليون برميل يومياً، إذ من المتوقع أن يأتي مليونا برميل يومياً بالكامل من الولايات المتحدة.

وعند مستويات إنتاج أوبك الحالية البالغة 30 مليون برميل يومياً، تتوقع وكالة الطاقة احتمال ارتفاع المخزونات العالمية بمقدار 136 مليون برميل بحلول نهاية الربع الأول من 2019.

وأبقت الوكالة التي مقرها باريس على توقعاتها للطلب على النفط في الفترة المتبقية من 2019 وفي 2020، عازية ذلك إلى توقعات بتحسن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ونمو مشجع للاقتصاد الأميركي.

لكنها أشارت إلى ضعف في قطاع التصنيع الأوروبي وتباطؤ نمو استهلاك الهند للطاقة.

الإمارات: إلغاء وخفض الرسوم خطوة جديدة لتحفيز الأعمال

سلطان بن سعيد المنصوري

أعلنت وزارة الاقتصاد في الإمارات تطبيق قائمة جديدة ومعدلة لرسوم الخدمات، التي تقدمها للجمهور ومجتمع الأعمال في مختلف الاختصاصات التي تشرف عليها، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم 51 لسنة 2019، بشأن تخفيض رسوم الخدمات الحكومية.

وشمل التعديل إلغاء وتخفيض الرسوم المطبقة على 110 خدمات وغرامات من أصل 235 رسماً تطبقها وزارة الاقتصاد في الإمارات، حيث تم إلغاء رسوم 102 خدمة وتخفيض رسوم 8 خدمات، وذلك في مختلف مراكز سعادة المتعاملين التابعة للوزارة وعبر موقعها الإلكتروني الرسمي.

وأكد سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، أن تخفيض وإلغاء مجموعة كبيرة من رسوم وزارة الاقتصاد من شأنه أن يعطي دفعة إيجابية مهمة لقطاع الأعمال بدولة الإمارات، حيث يهدف إلى تخفيض تكاليف ممارسة الأنشطة التجارية والاستثمارية عن المواطنين والمقيمين من أصحاب الأعمال، بما يشمل الأعمال الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، مشيراً إلى حرص وزارة الاقتصاد على توفير بيئة حاضنة وصديقة للشركات والمشاريع في الدولة وتعزيز مقومات النجاح التجاري لديها، بما يسهم في تشجيع وتحفيز القطاع الخاص.

وأضاف أن هذه الخطوة التي تأتي في إطار مجموعة من السياسات والقرارات التي تتخذها حكومة دولة الإمارات والحكومات المحلية في الدولة لتعزيز نمو الاقتصاد الوطني، تمثل حافزاً جديداً للارتقاء بجاذبية بيئة الأعمال وزيادة فرص العمل وتعزيز مكانة الدولة كوجهة استثمارية مميزة، الأمر الذي يصب في دعم مسيرة النمو الاقتصادي ورفع تصنيفات الدولة على مؤشرات التنافسية العالمية.

وأوضحت وزارة الاقتصاد أن مجموعة الرسوم التي شملها التعديل إما بالإلغاء كلياً أو بالتخفيض بنسب مختلفة، هي مجموعة واسعة تمثل نحو 47% من إجمالي الرسوم التي تطبقها الوزارة، الأمر الذي سينعكس بصورة ملموسة وواضحة على قطاع الأعمال نظراً لاتساع نطاق تلك الخدمات.

وقد شمل التعديل إلغاء رسوم 102 خدمة في وزارة الاقتصاد، حيث أصبحت تُقدم بصورة مجانية للمتعاملين، وهي خدمات متنوعة وحيوية تشمل العديد من الفئات، من أبرزها خدمات متعلقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع، والوكالات التجارية، وشؤون الشركات التجارية والشركات الأجنبية وغيرها.

شمل التعديل أيضاً تخفيض الرسوم المطبقة على 8 خدمات تقدمها وزارة الاقتصاد تحت فئات الوكالات التجارية والعلامات التجارية ومدققي الحسابات وشؤون الشركات التجارية والشركات الأجنبية، وذلك بنسب متفاوتة تصل إلى 50% في بعض الخدمات، وتعد هذه الخدمات الثمانية من الخدمات المهمة التي تشهد حركة عالية وطلباً مرتفعاً على مدار العام، الأمر الذي يعني تخفيضاً بارزاً في تكاليف مزاولة وتشغيل الأعمال التجارية بالنسبة للشركات والأنشطة الاقتصادية في الإمارات.

ألمانيا تقترح تأسيس تحالف للعمالة الماهرة مع أميركا

اقترح بيتر ألتماير وزير الاقتصاد الألماني، تأسيس تحالف للعمالة الماهرة مع الولايات المتحدة، على خلفية النزاع التجاري المستمر.

ووفقا لـ«الألمانية»، قال ألتماير في ختام جولته الأمريكية في مدينة توسكالوسا في ولاية ألاباما أمس الأول، إنه يعتقد أنه من الخطأ زيادة الرسوم الجمركية، ومن أجل ذلك قدم مقترحات خارج نطاق الجمارك، مثل كيفية تعزيز التعاون الألماني– الأمريكي.

وأوضح أن من ضمن العناصر التي من شأنها تحقيق هذا الهدف، تعزيز التعاون في مجال جذب العمالة الماهرة، وذلك على خلفية نقص هذه العمالة في ألمانيا والولايات المتحدة.

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أعلن منتصف (مايو) الماضي تعليق الرسوم الجمركية التي هدد بفرضها على واردات السيارات الأوروبية لبلاده، لمدة ستة أشهر، بحيث يتم التفاوض على اتفاقية جمركية خلال هذه المدة، حيث ستؤثر مثل هذه الرسوم بصفة خاصة في شركات السيارات الألمانية.

وقال ألتماير إن تعزيز التعاون في مجال العمالة الماهرة مجرد عنصر ضمن عدة مقترحات، مشيرا إلى أنه سيُجرى مناقشة هذه المقترحات مع الأمريكان خلال الأسابيع المقبلة.

من جهة أخرى، قال وزير الاقتصاد الألماني: «يعد القطاع الصناعي الألماني من الركائز الأساسية لنمو الاقتصاد الألماني ومكانته المتميزة على المستوى العالمي، ومع ريادة ألمانيا الواضحة في تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة ووضع الاستراتيجيات الفاعلة لتبنيها وتوظيفها في نواحي الحياة كافة، تفخر ألمانيا باستضافة القمة العالمية للصناعة والتصنيع 2020 وترحب بالعالم في القمة التي ستسهم في صياغة مسار شامل ومستدام لقطاع الصناعة العالمي، لتمكينه من المساهمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي في جميع أنحاء العالم».

تستضيف ألمانيا الدورة الثالثة من القمة العالمية للصناعة والتصنيع في عام 2020، حيث أعلن ذلك في مدينة إيكاتيرنبيرج الروسية ، بالتزامن مع معرض هانوفر ميسي الصناعي العالمي، أكبر معرض صناعي على المستوى العالمي.

بيتر ألتماير

السعودية ترفع أسعار البنزين في السوق المحلية

رجل يزود سيارة بالبنزين بمدينة الخبر السعودية

قالت شركة أرامكو السعودية إنها رفعت أسعار البنزين في السوق المحلية أمس الأحد بالتوقيت المحلي ليصبح سعر بنزين 91 أوكتين 1.53 ريال ارتفاعا من 1.44 ريال، وبنزين 95 أوكتين 2.18 ريال ارتفاعا من 2.10 ريال. وقالت أرامكو في بيان إن تعديل أسعار البنزين تأتي في إطار خطط الحكومة لإصلاح أسعار الطاقة والمياه وسوف تكون خاضعة للتغيرات في أسعار الصادرات العالمية.

تفاقم الخلاف بين اليابان وكوريا الجنوبية بشأن قيود تجارية

تصاعدت حدة الخلاف بين اليابان وكوريا الجنوبية في ظل روايات متضاربة عن اجتماع عُقد في اليوم السابق وفشل في إحراز تقدم بشأن خلاف قد يهدد الإمدادات العالمية من الرقائق الدقيقة وشاشات الهواتف المحمولة.

وقال جون ايواماتسو المسؤول بوزارة التجارة في اليابان إن طوكيو قدمت احتجاجا لسول واتهمتها بمخالفة اتفاق بشأن ما سيفصح عنه الجانبان عما دار من مناقشات في اجتماع بشأن القيود المفروضة على الصادرات لكوريا الجنوبية من بعض المواد التي تستخدم في صناعة معدات ذات تقنية عالية.

كما اعترضت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية على بيان لمسؤول كوري ذكر أن سول طلبت من اليابان إلغاء القيود.

ولكن مسؤولا بوزارة التجارة الكورية رد قائلا إن سول "طلبت بوضوح من اليابان في اجتماع إلغاء القيود التجارية وإنه ينبغي ألا يكون هناك خلاف مع اليابان في هذا الصدد". وقال لرويترز إن الجانبان ناقشا ما سيفصحان عنه دون التوصل لاتفاق. وأضاف المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه لحساسية الأمر "أنا محبط".

وشددت اليابان في الآونة الأخيرة القيود على صادراتها من ثلاث مواد تستخدم في معدات ذات تقنية عالية وأشارت إلى "تعامل بشكل غير مناسب" مع مواد حساسة تصدر إلى كوريا الجنوبية فضلا عن عدم التشاور بشأن قيود التصدير.

ولكن يبدو أن جذور الخلاف تعود أيضا لنزاع من زمن الحرب. ويأتي وسط مشاعر إحباط عميق في اليابان إزاء ما تعتبره طوكيو إخفاقا من جانت سول في التحرك ردا على حكم أصدرته محكمة في كوريا الجنوبية يفرض تعويضات على شركة يابانية بسبب العمالة القسرية إبان الحرب العالمية الثانية.

إضراب للتجار بباكستان اعتراضا على إجراءات تقشفية لصندوق النقد

عامل يجلس خارج متجر خلال إضراب في كراتشي

أغلقت الأسواق ومتاجر الجملة بأنحاء باكستان أبوابها في إضراب للأنشطة التجارية احتجاجا على إجراءات يطالب بها صندوق النقد الدولي لمكافحة التهرب الضريبي ودعم المالية العامة المستنزفة.

وفي كراتشي المركز التجاري الرئيسي بباكستان، قال عتيق مير رئيس اتحاد كل تجار كراتشي الذي يمثل مئات الأسواق بالمدينة أن نحو 80 بالمئة من أسواق الجملة أغلقت أبوابها.

وقال مير "إن سياسات الحكومة خلقت انعداما للثقة في التجارة والصناعة" مضيفا أن التجار يعانون بالفعل في التعامل مع مسؤولي الضرائب الفاسدين الذين يطالبون برشا.

ووجهت دعوات لإضرابات مماثلة في مراكز تجارية كبرى أخرى منها لاهور في الشرق، وروالبندي قرب العاصمة إسلام اباد، وملتان موطن صناعة الخزف الشهيرة.

ولم تشارك جميع الاتحادات التجارية في الإضراب لكن الخطوة تبرز الضغوط التي تواجه حكومة رئيس الوزراء عمران خان التي تولت السلطة العام الماضي بعد تعهدها بتوفير ملايين الوظائف وباتخاذ إجراءات لمساعدة الفقراء.

لكن شأنها شأن إدارات سابقة عديدة، فإنها ملزمة الآن بفرض إجراءات تقشف قاسية بعدما اضطرت إلى اللجوء لصندوق النقد للحصول على برنامج مساعدات هو الثالث عشر لباكستان منذ أواخر الثمانينات.

وفي كراتشي، ساد الهدوء محيط سوق الإلكترونيات الرئيسي في المدينة القديمة الذي عادة ما يكون صاخبا أيام السبت حيث يبيع التجار كل شيء من الهواتف المحمولة إلى أجهزة التلفزيون والبرادات ومكيفات الهواء. وبموجب برنامج المساعدات الذي وقع الشهر الجاري تواجه باكستان ضغطا شديدا لزيادة إيرادات الضرائب لسد العجز المالي الذي ارتفع لنحو سبعة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك لتفادي أزمة في ميزان المدفوعات تلوح في الافق.

اعتراضات في «منظمة التجارة» على زيادة الولايات المتحدة دعم مزارعيها

أعرب أعضاء في منظمة التجارة العالمية عن قلقهم إزاء إعلان الولايات المتحدة أنها ستبدأ تقديم شريحة ثانية من مجموعة تدابير لتيسير سوقها الزراعية، وذلك بتمويل يصل إلى 16 مليار دولار مساعدة للمزارعين الذين تضرروا من الاضطرابات التجارية.

وقال بعض الأعضاء إنه في الاجتماع الأخير للجنة في فبراير الماضي، أعلنت الولايات المتحدة أن نظام تيسير سوقها الزراعية الذي أعلن في 2018، كان يهدف إلى أن يكون لفترة قصيرة الأجل ولمرة واحدة إلى مساعدة المزارعين المتضررين من المعاملة «غير العادلة» من الشركاء التجاريين للولايات المتحدة.

وطلب الأعضاء من الولايات المتحدة تقديم تفسير حول هذا التناقض ومعلومات أكثر تفصيلا عن نفقاتها الإجمالية في دعم الزراعة في عامي 2018 و2019.

جاء ذلك في اجتماع للجنة الزراعة التابعة لمنظمة التجارة أثار خلاله الأعضاء أسئلة تتعلق بالسياسات الزراعية لكل منهم، وطرح خلال الاجتماع عدد قياسي من الأسئلة «ما يقرب من 190 سؤالا»، تلت ذلك مناقشات حية تناولت مختلف السياسات الزراعية. وأجرى الأعضاء فحصهم السنوي لتنفيذ قرار قمة نيروبي بشأن المنافسة التصديرية، فيما ترأست الجلسة الرئيسة الجديدة، كريستيان ديستيفانو من لوكسمبورج.

وقالت الولايات المتحدة، إن مجموع مدفوعاتها للمزارعين في السنة الزراعية 2018 بلغ 8.57 مليار دولار حتى 7 (يونيو) الماضي. وشددت على أن برنامج التيسير للسنة الزراعية 2018 وبرنامج التيسير الذي أعلنته في 23 (مايو) 2019، هما برنامجان منفصلان. وأضافت أن برنامج التيسير لعام 2019 هو الآن في عملية وضع القواعد وسيتم إعلانه حسب الاقتضاء في إخطار الدعم المحلي للعام الجاري.

وأعرب بعض الأعضاء عن خشيتهم من أن تنفذ الولايات المتحدة مجموعات إعانات مماثلة أخرى في المستقبل، مؤكدين أن هذه الاجراءات لم يسبق لها مثيل وسيكون لها تأثير في أسعار السوق العالمية والتدفقات التجارية على حد سواء. وقال أعضاء إنهم يتطلعون إلى دراسة مزيد من المعلومات عن التدابير الأمريكية الجديدة.

وفي قضية حيوية أخرى، طلب الأعضاء من الاتحاد الأوروبي مزيدا من الوضوح بشأن منهجيته المقترحة لقسمة معدلات الحصص التعريفية في حالة خروج بريطانيا من الاتحاد دون التوصل إلى اتفاق انسحاب. وانتقد أعضاء هذه المنهجية لعدم مراعاتها التدفقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، وترك أعضاء آخرين في المنظمة يتنافسون مع بريطانيا في تخفيض أحجام جدول التجارة في حالة الطلاق بين لندن وبروكسل دون اتفاق.